

Distr.: General
19 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لسنة ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط

المهادي، ٢٠٠٥

موجز

أودت كارثة الزلزال وأمواج تسونامي التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بحياة أزيد من ٢٨٠,٠٠٠ شخص ودمرت المناطق والمجتمعات الساحلية حول المحيط الهندي. ولقد تأخر وقوع الكارثة بدرجة حال بينها وبين أن تؤثر على الأداء الاقتصادي لسنة ٢٠٠٤، لكن التأثير على النمو الاقتصادي سنة ٢٠٠٥ سيكون شديدا للغاية في بعض الحالات. وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط وضعف الدولار وتخفيف الظروف الخارجية في الجزء الأخير من السنة، فقد نمت اقتصادات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) بأسرع وتيرة منذ سنة ٢٠٠٠، مع اقتران النمو واسع القاعدة في أغلب الحالات بانخفاض التضخم، ويعود ذلك جزئيا إلى إعانات دعم الوقود. وقد دفع بالنمو ارتفاع الصادرات التي كان جزء كبير منها داخل المنطقة، وخاصة إلى الصين، وكذلك إلى ارتفاع الطلب الداخلي، بما في ذلك انتعاش في

* E/2005/100

الإنفاق الرأسمالي. وتوقعات سنة ٢٠٠٥ تشير إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حيث تضعف البيئة الخارجية، مع ارتفاع في التضخم عندما تؤثر أسعار النفط العالية على الاقتصاد العام. ومع ذلك، فإن التوقعات عرضة في عام ٢٠٠٥ إلى هامش خطأ أكبر من ذي قبل. لكن من شأن تزايد الاستقرار والقوة الخارجية للاقتصاد الكلي في المنطقة أن يتيح لاقتصادات اللجنة الصمود في وجه أغلب الصدمات بينما تعمل على الحد من الفقر، وتنفيذ برامج الإصلاح الجارية ودعم التنافسية.

على أن أهم سمات التحول الديمغرافي خلال النصف المقبل من القرن، فيما يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، هي الشيخوخة السريعة لسكان البلدان التي ما تزال نامية. فالشيخوخة النسبية للسكان المسنين ذاقهم وتزايد حصة النساء في الفئات العمرية الأكبر سناً بدأت تصبح من السمات الملحوظة في عملية التحول إلى الشيخوخة في المنطقة. وستعرض الحكومات لضغط متزايد ليس فقط من أجل استنباط آليات مبتكرة للتعامل مع القضايا الناشئة عن شيخوخة السكان، وإنما كذلك لضمان أسباب استمرار برامج الرعاية الاجتماعية على المدى البعيد، مع تقليل آثارها السلبية على الاقتصاد إلى الحد الأدنى. إن تنوع مستويات الشيخوخة في المنطقة يعني أن الأمر يتطلب استجابات سياسية متنوعة في البلدان المختلفة حسب مستوياتها الحالية والمتوقعة من الشيخوخة. وسيكون من الضروري إجراء تغييرات جذرية في تصميم السياسات، وخاصة في نظم الصحة والمعاشات التقاعدية، في العديد من البلدان النامية لتقليل إلى الحد الأدنى من الضغوطات على تقديم الخدمات والإنفاق العام وإمكانية النمو الإجمالي للاقتصاد.

لقد صنفت سنة ٢٠٠٥ باعتبارها السنة الدولية للائتمانات المتناهية الصغر بهدف تعزيز دور التمويل والائتمان المتناهي الصغر في مجال الحد من الفقر. وقد حصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ طائفة واسعة من التجارب في تقديم تلك الائتمانات للفقراء. وتسلط الدراسة الضوء على بعض من هذه التجارب التي ترمي إلى تمهيد السبيل أمام العديد من الفقراء الذين يعيشون في المنطقة لتحسين حياتهم من خلال الجهود التي يبذلونها.

المحتويات

الصفحة

- أولا - الآثار المترتبة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي استجدت مؤخرا ٣
- ثانيا - مسائل السياسة والتحديات ١٣
- ثالثا - ديناميات شيخوخة السكان: كيف تستجيب آسيا والمحيط الهادئ في هذا الشأن؟ ١٤
- رابعا - الائتمانات المتناهية الصغر للحد من الفقر، التحديات التي تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ . . . ١٨

أولاً - الآثار المترتبة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي استجذبت مؤخراً

١ - تستعرض الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لسنة ٢٠٠٥ اتجاهات الاقتصاد الإقليمي في عام ٢٠٠٤ والخيارات السياسية المتاحة أمام المنطقة. كما تنظر في القضايا الأطول مدى المتعلقة بديناميات وتنوع اتجاهات شيخوخة السكان في المنطقة. وتتضمن أخيراً جزء خاصاً عن الائتمانات المتناهية الصغر.

٢ - لقد أودت كارثة الزلزال وأمواج تسونامي التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وهي تعد أسوأ كارثة طبيعية يتذكرها الأحياء، بحياة أكثر من ٢٨٠.٠٠٠ شخص كما دمرت المناطق والمجتمعات الساحلية حول المحيط الهندي. وكان إقليم آتشي وشمال سومطرة في إندونيسيا هما المنطقتان اللتان تعرضتا لأسوأ إصابة، لكن أثر الكارثة على نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يكون هو الأفدح في الاقتصادات الصغيرة، مثل ملديف وسري لانكا، بسبب اعتمادها الشديد على السياحة والثروة السمكية. ومع ذلك، يرجح للآثر الإجمالي للكارثة على الأداء الاقتصادي في المنطقة سنة ٢٠٠٥ أن يكون محدوداً.

٣ - لقد عرفت سنة ٢٠٠٤ أسرع نمو اقتصادي عالمي منذ ما يقارب ثلاثة عقود كما حققت اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ أداء اقتصادياً مرموقاً. بمعدل نمو يقدر بـ ٧,٢ في المائة، وهو الأعلى منذ سنة ٢٠٠٠، مقترناً عموماً بمعدلات تضخم منخفضة (انظر الجدول). وقد كان تسارع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي ملحوظاً أكثر في شرق وشمال شرق آسيا، وفي جنوب شرق آسيا، وفي البلدان المتقدمة بالمنطقة، لكن المناطق الفرعية الأخرى حافظت على معدلات نمو قريية من مستويات السنة السابقة. وعلى العموم، كان النمو واسع القاعدة تدعمه زيادة كبيرة في الصادرات وارتفاع أسعار السلع إلى جانب طلب داخلي قوي يدفعه انخفاض معدلات الفائدة. وانتعش، على وجه الخصوص، الإنفاق الرأسمالي في العديد من البلدان كما زادت إلى حد كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة سنة ٢٠٠٤. بيد أن تجربة المنطقة مع التضخم كان يشوبها قدر أكبر من التضارب، حيث شهدت ثلاث مناطق تضخماً أعلى بعض الشيء سنة ٢٠٠٤ مقارنة مع سنة ٢٠٠٣ بينما شهدت ثلاث أخرى تضخماً منخفضاً على نحو ملموس، وخاصة في الاقتصادات الجزرية بالمحيط الهادئ. وقد ظل المعدل الإجمالي للتضخم في الاقتصادات النامية لمنطقة الإسكاب عند ٤,٨ في المائة سنة ٢٠٠٤ دون تغيير عن السنة التي قبلها.

٤ - ويؤكد الأداء الاقتصادي المرموق في المنطقة من جديد قدرة الاقتصاد الإقليمي على الانتعاش في وجه سلسلة من التحديات الجارية والمستجدة، ليس أقلها الزيادات القياسية في أسعار النفط الخام الإسمية التي ساهمت في تبديد جانب من زخم النمو في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٤ وكذا في تغير اتجاه التوقعات المتعلقة بالتضخم في المنطقة. وقد استبقت الأمور بعض المصارف المركزية فبدأت برفع أسعار الفائدة ولو في خطوات صغيرة للتصدي لخطر احتمال زيادة التضخم سنة ٢٠٠٥، مما يشير إلى نهاية بيئة التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة للسنتين الأخيرتين.

٥ - ومما أدى إلى تفاقم التطورات في أسواق الطاقة، شهد نمو الناتج في مصدرين هامين للطلب الخارجي بالمنطقة وهما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، تباطؤا إلى حد ما في الأول فيما بدت علامات الركود في الثاني في النصف الأخير من عام ٢٠٠٤. ومن شأن أي تباطؤ ملحوظ ومطول في زخم النمو أن يولد مضاعفات اجتماعية واقتصادية مباشرة على المنطقة فيما يتعلق بالحد من الفقر وتوقعات التنمية الأطول مدى إذا ما كان للاستثمار العام في البنية الأساسية الاجتماعية والصحية أن يتعرض للانخفاض. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي في المنطقة أصبح أكثر استقلالية في السنوات القليلة الماضية مع الزيادة السريعة للتجارة البينية داخلها حيث كان النمو السريع للصين مفيدا في هذه العملية ومن ثم سيتم تكييف توقعات سنة ٢٠٠٥ حسب نجاح السلطات الصينية في تحقيق هبوط "سلس".

اقتصادات مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
(الإسكاب): معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، ٢٠٠٣-٢٠٠٦
(بالنسب المئوية)

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				التضخم ^(١)			
	٢٠٠٣	٢٠٠٤ ^(ب)	٢٠٠٥ ^(ج)	٢٠٠٦ ^(د)	٢٠٠٣	٢٠٠٤ ^(ب)	٢٠٠٥ ^(ج)	٢٠٠٦ ^(د)
الاقتصادات النامية في منطقة الإسكاب ^(٢)	٦,٣	٧,٢	٦,٢	٦,٢	٤,٨	٤,٨	٤,٦	٤,٠
شرق وشمال شرق آسيا	٦,٢	٧,٥	٦,٣	٦,٢	١,٤	٣,٢	٣,١	٢,٦
مقاطعة تايوان الصينية	٣,٣	٥,٩	٤,٢	٤,١	-٠,٣	١,٧	١,٥	١,٥
جمهورية كوريا	٣,١	٤,٧	٤,٠	٤,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٠	٢,٩
الصين	٩,٣	٩,٥	٨,٥	٧,٨	١,٢	٣,٩	٤,٠	٣,٠
منطقة الإدارة الخاصة لهونغ كونغ في الصين	٣,٢	٧,٩	٥,٠	٦,٠	-٢,٥	-٠,٣	٠,٣	١,٢
منغوليا	٥,٥	٦,٠	٦,٠	٥,٠	٤,٦	١١,٠	٤,٧	٠٠

التضخم ^(أ)				الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٨,٢	٧,٧	١٠,٢	١٢,٩	٦,٣	٦,٥	٧,٢	٧,٦	شمال ووسط آسيا
٨,٦	٨,٠	١٠,٩	١٣,٧	٦,١	٦,٣	٧,١	٧,٣	الاتحاد الروسي
٧,٤	٥,٠	٦,٧	٢,٢	١٠,٠	١٤,٠	١٠,٢	١١,٢	أذربيجان
٣,٠	٢,٦	٧,٠	٤,٧	٦,٠	٦,٥	١٠,١	١٣,٩	أرمينيا
٣,١	٢,٨	٢,٤	١٣,١	٦,٤	٥,٣	٤,٩	٤,٤	أوزبكستان
٧,٠	٨,٠	٩,٠	٦,٥	٧,٠	١١,٠	٧,٠	١٧,٠	تركمانيستان
٥,٨	٥,٦	٥,٧	٤,٨	٥,٠	٥,٠	٨,٤	١١,١	جورجيا
٦,٠	٨,٠	٦,٨	١٧,١	٧,٠	٥,٠	١٠,٦	١١,٠	طاجيكستان
٣,٦	٣,٥	٤,١	٣,١	٦,٥	٦,٠	٧,١	٦,٧	قيرغيزستان
٧,١	٦,٦	٦,٩	٦,٤	٨,٠	٨,٥	٩,٤	٩,٢	كازاخستان
٠,٠	٣,٦	٣,٣	١٠,٦	٢,٤	٢,٦	٣,٠	٣,٠	الاقتصادات الجزرية بالحيط الهادئ
٠,٠	٣,٨	٢,٩	١٤,٧	٢,٤	٢,٩	٢,٦	٢,٨	بابوا غينيا الجديدة
٠,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٦	٠,٠	٢,٨	١,٦	٢,٩	تونغا
٠,٠	٢,٥	٥,٦	٨,٣	٠,٠	٤,٤	٤,٢	٥,٦	جزر سليمان
٠,٠	٢,٤	١,٩	٢,٤	٠,٠	٢,٩	٢,٧	٣,١	جزر كوك
٠,٠	٣,٠	٣,٠	٠,١	٠,٠	٣,٥	٤,٠	٣,٥	ساموا
٠,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٩	٣,٢	٢,٤	فانواتو
٠,٠	٣,٠	٣,٥	٤,٢	٠,٧	١,٥	٣,٨	٣,٠	فيجي
٥,٥	٦,٨	٦,٨	١٠,٠	٦,٧	٦,٤	٧,٤	٧,٢	جنوب وجنوب غرب آسيا ^(ب)
١١,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٥,٦	٧,٤	٧,١	٧,١	٦,٧	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٥,٠	٥,٠	٤,٦	٣,١	٧,٢	٦,٦	٦,٤	٥,١	باكستان
٥,٩	٦,٨	٥,٨	٤,٤	٥,٨	٥,٢	٥,٥	٥,٣	بنغلاديش
٠,٠	٠,٠	١,٢	١,٨	٠,٠	٨,٠	٧,٠	٦,٥	بوتان
٦,١	٩,٦	١٠,٧	٢٥,٣	٥,١	٤,٨	٩,٦	٥,٨	تركيا
٦,٠	١٢,٠	٧,٦	٦,٣	٦,٠	٥,٠	٥,٢	٥,٩	سري لانكا
٤,٦	٥,٥	٤,٠	٤,٨	٥,٠	٤,٠	٣,٧	٣,١	نيبال
٤,٠	٤,٠	٣,٨	٣,٩	٧,٣	٧,٢	٦,٩	٨,٥	الهند
٣,٩	٤,٥	٤,١	٣,٢	٥,٨	٥,٧	٦,٤	٤,٩	جنوب شرق آسيا
٥,٨	٧,٠	٦,١	٦,٦	٥,٧	٥,٥	٥,١	٤,٩	إندونيسيا
٢,٤	٣,٢	٢,٧	١,٨	٦,٣	٦,٠	٦,١	٦,٩	تايلند

التضخم ^(أ)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي							
	٢٠٠٣	٢٠٠٤ ^(ب)	٢٠٠٥ ^(ج)	٢٠٠٦ ^(د)	٢٠٠٣	٢٠٠٤ ^(ب)	٢٠٠٥ ^(ج)	٢٠٠٦ ^(د)
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥,٩	٦,٥	٧,٠	٧,٠	٥,٩	٦,٥	٧,٠	٧,٠
سنغافورة	١,٤	٨,٤	٥,٢	٤,٩	١,٤	٨,٤	٥,٢	٤,٩
الفلبين	٤,٧	٦,١	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٦,١	٥,٣	٥,٢
فييت نام	٧,٣	٧,٧	٨,٥	٨,٠	٧,٣	٧,٧	٨,٥	٨,٠
كمبوديا	٥,٢	٤,٣	١,٩	٤,٣	٥,٢	٤,٣	١,٩	٤,٣
ماليزيا	٥,٣	٧,١	٦,٠	٦,١	٥,٣	٧,١	٦,٠	٦,١
ميانمار ^(هـ)	٠,٠	٣,٦	٣,٣	٣,٠	٠,٠	٣,٦	٣,٣	٣,٠
الاقتصادات المتقدمة النمو في منطقة الإسكاب								
أستراليا	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٣,٠
نيوزيلندا	٣,٣	٤,٨	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٤,٨	٢,٧	٢,٩
اليابان	١,٣	٢,٦	١,٥	١,١	١,٣	٢,٦	١,٥	١,١

المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب)، استنادا إلى المصادر الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، المجلد السابع والخمسون، العدد ١٠ (واشنطن، العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات الرئيسية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٤ Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries 2004 Update (مانبلا، مصرف التنمية الآسيوي، ٢٠٠٤) واستكمال ٢٠٠٤ لتوقعات التنمية الآسيوية Asian Development Outlook 2004 Update (مانبلا، مصرف التنمية الآسيوي، ٢٠٠٤)؛ وحدة معلومات الإيكونوميست، التقارير القطرية والتوقعات القطرية (مانبلا، مصرف التنمية الآسيوي، ٢٠٠٤)؛ وحدة معلومات الإيكونوميست، ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أعداد مختلفة؛ وموقع اللجنة Country Reports and Country Forecasts (لندن، وحدة معلومات الإيكونوميست، ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥)، أعداد مختلفة؛ وموقع اللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة على الإنترنت، www.cisstat.com؛ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(أ) تغيرات في مؤشر أسعار سلع المستهلكين.

(ب) تقدير.

(ج) أرقام متوقعة/مستهدفة.

(د) استنادا إلى بيانات تتعلق بـ ٣٨ اقتصادا (ناميا) تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من سكان المنطقة (بما في ذلك جمهوريات آسيا الوسطى)؛ استعملت أرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠ (بأسعار سنة ١٩٩٥) كعامل ترجيح من أجل حساب معدلات النمو على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد استندت التقديرات في حالة الاقتصادات الجزرية في المحيط الهادئ لسنة ٢٠٠٦ على الأرقام المتاحة.

(هـ) تتصل التقديرات والتوقعات بالنسبة للبلدان بالسنوات المالية المحددة فيما يلي: السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ = ٢٠٠٣ بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية وميانمار والهند؛ والسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ = ٢٠٠٤ بالنسبة لباكستان وبنغلاديش ونيبال.

(و) التضخم في نهاية الفترة.

٦ - وقد تبدى النمو القوي للاقتصاد العالمي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ في النمو القوي للتجارة العالمية بقدر ما كان مدفوعا به. فمنطقة الإسكاب مساهم أساسي في نمو التجارة العالمية مع تنامي الصادرات والواردات على حد سواء بشكل أسرع من الصادرات والواردات العالمية ومع تحول الصين إلى ثالث أكبر دولة تجاريا. ومع ذلك، فإن تدفقات التجارة ليست ثابتة وينبغي أن تكون حكومات المنطقة متأهبة للتغيرات الهيكلية المستجدة على تلك التدفقات لمساعدة الأنشطة التجارية على التكيف مع مثل هذه التغيرات. وفي هذا الصدد، يتوقع أن يفيد انقضاء أجل الترتيب المتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كلا من باكستان والصين والهند لكنه سيؤثر بشكل غير ملائم على عدد من الاقتصادات الأصغر في المنطقة.

٧ - وإلى جانب الانخفاض المتوقع للنمو الاقتصادي العالمي سنة ٢٠٠٥، يتوقع كذلك أن يتباطأ نمو التجارة الدولية بالأرقام الحقيقية. ومن المستبعد أن يعوض الطلب على الواردات في الاقتصادات النامية بشكل كامل عن تباطؤ الاقتصادات المتقدمة النمو لكن الصين ستبقى محددًا هامًا للأداء التجاري لأغلب أجزاء المنطقة. وفي هذا السياق، جاء اعتماد ما يسمى بـ "حزمة تموز/يوليه" ليجدد الآمال بشأن دورة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية كما استمر زخم اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية بشكل مواز سنة ٢٠٠٤ في المنطقة.

٨ - وما زالت اختلالات الحسابات الجارية تميز الاقتصاد العالمي كما أن انخفاض الدولار سيساهم في تقليص عجز الولايات المتحدة. إلا أن العديد من الاقتصادات في منطقة اللجنة اعتمدت على الطلب الأمريكي على الواردات باعتباره دافعا هامًا للنمو، وهو ما سيخفقه انخفاض كبير للدولار. وعلاوة على ذلك، قد يزيد انخفاض الدولار من ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية والعالمية. وبالرغم من ثبات أسعار الفائدة في الأشهر الأخيرة، فإن مستوياتها الخفيفة جدا خلال السنتين الماضيتين شجعت نمو مجموعة متنوعة من سبل الاستثمارات البديلة، وهي أساسا على شكل صناديق تحوطية عالية الاستدانة، وتدفقات كثيفة لأموال المضاربة في آسيا، وكلاهما يستحق مزيد من الاهتمام عن كثب لتجنب احتمالات الاضطراب في الأسواق المالية.

٩ - وثمة عامل جدير بالاهتمام هو أن الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة أصبحت مصدرة صافية لرأس المال، إذ انعكست الفوائض الثابتة للحسابات الجارية في بعض البلدان مضافة إلى زيادة حادة في التدفقات الصافية لرأس المال الخاص أساسا على شكل التراكم

الكبير في الاحتياطات الرسمية. وهذه المسألة تثير قضايا هامة متعلقة بالسياسة العامة للبلدان المعنية وللمنطقة على السواء.

١٠ - وتشير توقعات سنة ٢٠٠٥ إلى تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكاب بما يقدر بنسبة ٦,٢ في المائة مع ضعف البيئة الخارجية، وانخفاض التضخم بشكل طفيف إلى ما يقدر بنسبة ٤,٦ في المائة، على افتراض أن متوسط سعر النفط سيكون حوالي ٣٨ دولارا للبرميل. ومع ذلك، فإن التوقعات خاضعة لهامش خطأ أعلى من نظيره قبل سنة أو ما يقاربها نظرا إلى التشكك السائد فيما يتعلق بالمسار المقبل لأسعار النفط. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لصدمات من قبيل كارثة تسونامي وإنفلونزا الطيور أثر ذو دلالة على النمو على المدى القصير. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تستجيب المناطق الفرعية لمنطقة اللجنة فضلا عن الاقتصادات منفردة بصور مختلفة للغاية إزاء تحديات الحفاظ على زخم النمو الحالي على نحو ما سيرد التأكيد عليه أدناه.

١١ - لقد قفز النمو الإجمالي في شرق وشمال شرق آسيا سنة ٢٠٠٤ إلى ٧,٥ في المائة، مرتفعاً بمعدل ١,٣ نقطة في المائة عن سنة ٢٠٠٣. وارتفع التضخم، بشكل مشترك مع المناطق الفرعية الأخرى في منطقة الإسكاب، سنة ٢٠٠٤ ويتوقع أن يبقى مرتفعاً سنة ٢٠٠٥. وتبقى توقعات النمو للمنطقة الفرعية سنة ٢٠٠٥ مرتبطة بشكل وثيق بتأثير التداير التي تتخذها حكومة الصين حالياً لإبطاء وتيرة الاقتصاد سنة ٢٠٠٥. فهناك توافق في الرأي على أنه ينبغي لاقتصاد الصين أن يخفف من سرعته بشكل تدريجي إلى وتيرة أكثر استدامة سنة ٢٠٠٥ وبعدها، وبذلك يوفر مجالا واسعا للسياسة العامة لكي تتكيف البلدان والاقتصادات في المنطقة الفرعية، وفي منطقة الإسكاب الأوسع في واقع الأمر.

١٢ - وهناك حاجة إلى أن تأخذ سلطات الصين بمزيد من المرونة في وضع وتنفيذ سياسات معدلات الفائدة والصرف ومواصلة تدابير الإصلاح. وبالرغم من أن الحالة المالية ليست حالياً مثير قلق في أغلب بلدان المنطقة الفرعية، فقد يكون إدخال خطوات لضمان السلامة المالية ضروريا في منطقة الإدارة الخاصة لهونغ كونغ في الصين.

١٣ - وتشير بيانات سنة ٢٠٠٤ إلى أن شمال ووسط آسيا شهد سنة أخرى من النمو النشط، بالرغم من أنها أبطأ بشكل طفيف من الوتيرة التي تحققت في سنة ٢٠٠٣. فقد تباطأ معدل التضخم في الاتحاد الروسي وأوزبكستان، لكنه بقي مع ذلك عاليا في الأول. وبرزت ضغوط سعرية ملموسة في الاقتصادات الأخرى بالمنطقة الفرعية. وتشير توقعات سنة ٢٠٠٥ في المنطقة الفرعية في اتجاه اعتدال في ناتج النمو وفي التضخم مع اعتدال أسعار النفط والسلع الأخرى في الأشهر المقبلة.

١٤ - لقد كان قطاع الطاقة هو الدافع الأساسي للنمو في أغلب شمال ووسط آسيا، حيث يعزى إليه ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من نصف الصادرات في كازاخستان والاتحاد الروسي. ومع ذلك، فإن التأخر في توظيف استثمارات في خطوط الأنابيب والقدرة الاستيعابية للموانئ وفي البنية الأساسية للطاقة عموماً يحدّ من نمو هذا القطاع في المدى القصير على الأقل. وإضافة إلى ذلك، فبالرغم من الإصلاحات في السنوات الأخيرة، فإن القطاعات غير النفطية من الاقتصاد لم تشكل بعد مصدر نمو بديل وقابل للاستمرار.

١٥ - وقد استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بوتيرة متواضعة سنة ٢٠٠٤ في الاقتصادات الجزرية بالمحيط الهادئ. فقد عزز ارتفاع أسعار الصادرات السلعية، بما فيها النفط في حالة بابوا غينيا الجديدة، مع زيادة السياحة تحقيق نمو إيجابي. وأدى تحسين الإدارة الاقتصادية إلى تقلص عجز الميزانية وانخفاض الدين العام، ونتيجة لذلك استطاعت الإدارة الاقتصادية أن تحسن أداء التضخم بشكل كبير. ومع ذلك يمكن لارتفاع أسعار النفط أن يعرض للخطر هذا التقدم إذا استمر سنة ٢٠٠٥. وتشير توقعات سنة ٢٠٠٥ إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، مع انخفاض أسعار السلع، فيما تشير كذلك إلى ارتفاع طفيف للتضخم.

١٦ - ومن السمات البارزة في اقتصادات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ ما يتمثل في أن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لم يسفر حتى الآن عن نمو اقتصادي أسرع، ويعزى ذلك أساساً إلى غياب بيئة مؤاتية للاستثمار. ويساهم عاملاً عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة بشكل أساسي في وجود بيئة غير مؤاتية للاستثمار، شأنهما في ذلك شأن المشاكل المتصلة بالفساد وسيادة القانون. ولا يزال عدم إيلاء العناية الكافية إلى التنمية الريفية يقوض الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر في المنطقة دون الإقليمية. وأخيراً، هناك حاجة عاجلة لوضع سياسات تكفل تحقيق التنمية المستدامة ومنع الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

١٧ - وحقق النمو الاقتصادي في البلدان النامية المنتمة لمنطقة جنوب وجنوب غرب آسيا تحسناً ضئيلاً في عام ٢٠٠٤ مقارنة بمعدل النمو المرتفع نسبياً الذي شهدته في السنة الماضية، وذلك على الرغم من سوء الأحوال الجوية في جنوب آسيا وزيادة تكلفة النفط. وقد ارتفعت معدلات التضخم في باكستان وسري لانكا، فيما انخفضت نوعاً ما في الهند وجمهورية إيران الإسلامية بل انخفضت بشكل أكثر حدة في تركيا. ويتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٥ في معظم الأحوال استمرار الاتجاهات التضخمية الحالية، مع توقع تحقيق نمو كلي في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون الإقليمية أقل بنسبة ١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤. ويتوقع على الخصوص أن تأتي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سري لانكا أقل مما كان متوقعاً بنسبة ١ في المائة نظراً لآثار كارثة تسونامي.

١٨ - وفي السنوات الأخيرة، أفادت اقتصادات جميع بلدان منطقة جنوب وجنوب غرب آسيا من برامج الإصلاح الهيكلي التي استهدفت إضفاء الاستقرار على المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي وتحسينها وإتاحة حوافز مطردة على الإنتاج أمام القطاعين الزراعي والصناعي على حد سواء. غير أن النجاح المحقق في هذا الصدد جاء متفاوتا. وشهد التوحيد الضريبي تقدما محدودا، ومع التزايد الحالي في أسعار الفائدة، قد يسفر ذلك عن مزيد من أعباء خدمة الدين في الميزانية مما يدعو إلى القلق بعض الشيء.

١٩ - وعلى صعيد أقل البلدان نموا في منطقة جنوب آسيا، شهد النمو الاقتصادي تحسنا متواضعا، فضلا عن أن أفغانستان وبنغلاديش تضررتا من سوء أحوال المناخ. وقد اجتاحت كارثة تسونامي ملديف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مما سيكون له أثر سلبي إلى حد كبير على أدائها خلال عام ٢٠٠٥. ويتوقع أيضا أن تؤثر الأحداث السياسية التي يشهدها عدد من أقل البلدان نموا هذه على خطى التقدم في عام ٢٠٠٥. وفيما كانت نسبة التضخم أقل على العموم في عام ٢٠٠٤، فإن ذلك يرجع جزئيا إلى ارتفاع قيمة العملة التي عوضت عن الزيادة الحادة في أسعار النفط إلى حد ما. ورغم انتهاء العمل بترتيب المنسوجات المتعددة الألياف، يتوقع أن تزداد أهمية القطاع الخارجي باستمرار بالنسبة للنمو الاقتصادي نتيجة لازدياد درجة تحرير التجارة والتكامل الإقليمي.

٢٠ - ولقد فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ في جنوب شرق آسيا التوقعات، وشهد تحسنا بنسبة عالية قدرها ١,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٣. فقد شهدت معظم البلدان بصفة عامة نموا اقتصاديا، واستفادت الصناعة التحويلية بالذات من تقدم دورة الصناعة الإلكترونية وشدة الطلب على الصادرات. ويمارس عامل زيادة أسعار الأغذية والطاقة ضغطا تصاعديا على مستويات الأسعار في المنطقة دون الإقليمية، إذا ما تمت معادلته جزئيا بدعم أسعار الوقود في بعض البلدان. وفيما أدى الزلزال وكارثة تسونامي إلى خفض توقعات النمو في عام ٢٠٠٥ بعض الشيء في تايلند، إلا أن إندونيسيا لا تزال تتوقع زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل. أما بالنسبة إلى المنطقة دون الإقليمية ككل، فيتوقع أن ينخفض المعدل العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٧ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٥. وفيما هيأت أسعار السلع الأساسية المرتفعة دفعة لبعض اقتصادات المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٤، بحيث استفادت إندونيسيا وماليزيا وفيت نام من تزايد الأسعار، يرجح أن يؤدي دعم أسعار النفط في بعض البلدان، ولا سيما إندونيسيا وماليزيا وتايلند، إلى بروز مشكلة مالية عسيرة قبل انقضاء وقت طويل.

٢١ - ويسود رأي مفاده أن إعادة الهيكلة المالية والمؤسسية تم إنجازها بنسبة كبيرة في جنوب شرق آسيا، فيما تقلصت أوجه العجز في الميزانية، أو ظلت الميزانية تشهد فائضا كما هو الشأن في تايلند. وأدى تحسين إيجاد فرص العمل وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي إلى المساعدة في التخفيف من آثار الفقر بالمنطقة دون الإقليمية، غير أن دوائر راسمي السياسات ما برحت منشغلة بمهمة زيادة القدرة التنافسية لاقتصاداتها، بحيث يتم ذلك جزئيا بزيادة الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية.

٢٢ - ويظل النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا في منطقة جنوب شرق آسيا شديد التفاوت من سنة إلى أخرى بحسب المستجدات التي تطرأ على القطاع الزراعي. وباستثناء ميانمار، كان مستوى التضخم أميل إلى الانخفاض في عام ٢٠٠٤ في جميع هذه البلدان بفضل ما تحقق من مزيد من الاستقرار في أسعار الصرف ولاعتماد سياسات نقدية حكيمة، رغم أن زيادة أسعار النفط بدأت تؤثر على المستوى العام للأسعار. وتعتبر تنمية القطاع الزراعي الذي يعمل فيه جزء كبير من القوة العاملة في أقل البلدان نموا عنصرا أساسيا في التخفيف من حدة الفقر، وخاصة في المناطق الريفية. ويتوقع أيضا أن يؤثر انتهاء العمل بترتيب المنسوجات المتعددة الألياف سلبيا على نمو الصناعة والصادرات في كل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٢٣ - وفي البلدان المتقدمة النمو بالمنطقة، يبدو أن تنقيح اليابان لبياناتها الاقتصادية الذي قامت به مؤخرا يؤشر إلى وقوع انتعاش سطحي في البلد في عام ٢٠٠٣ بعد سنوات من الركود، وإلى أن النمو كان أكبر حجما خلال عام ٢٠٠٤، رغم التباطؤ الذي وقع في النصف الثاني من السنة، وإن كان أقل مما كان متوقعا في السابق. وقد تسارعت وتيرة النمو أيضا في نيوزيلندا، فيما ظلت على حالها إلى حد كبير في أستراليا خلال عام ٢٠٠٤، وذلك بفضل دعم الطلب الداخلي النشاط وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويتوقع أن يتسم النمو الاقتصادي بالاعتدال في عام ٢٠٠٥ في جميع البلدان الثلاثة إذا ما ضعفت البيئة الخارجية واستمر الشك بشأن استدامة الطلب الداخلي.

٢٤ - وخفت ضغوط التزعة الانكماشية في اليابان، غير أن الأمر ما زال بحاجة إلى دليل أكيد على انتهاء فترة الانكماش. ويظل العجز المالي تحديا قاسيا يواجهه اليابان. فيما ظلت الحالة المالية لكل من أستراليا ونيوزيلندا تتسم بالقوة خلال عام ٢٠٠٤، إلا أن السياسة النقدية اتسمت بمزيد من الصرامة في البلد الأخير لمواجهة تزايد ضغوط الأسعار في الأشهر الأخيرة فيما يرتقب اتخاذ مزيد من التدابير إذا ظلت أسعار النفط مرتفعة. ويبدو أن ازدهار سوق الإسكان قد تجاوز ذروته في أستراليا وتمت السيطرة على التضخم، غير أنه يتوقع بعض الزيادة في التضخم في كلا البلدين على المدى القصير.

ثانياً - مسائل السياسة والتحديات

٢٥ - تتمثل على المدى القصير المسألة الأولى بدلالاتها الهامة في مجال السياسات بالنسبة لحكومات المنطقة في كون أسعار النفط أدت إلى تفاقم حالة التذبذب الشديد القائمة أصلاً، وفي أنها قد تظل تخضع لضغط تصاعدي لبعض الوقت. لذا فهي تهدد إلى حد كبير بحدوث التضخم، ومن المرجح أن يؤدي التشكك إزاء مستقبل هذه الأسعار إلى تثبيط الاستثمار. أما المسألة الثانية فتتمثل في احتمال تدهور حالة البيئة الخارجية في الأشهر القادمة احتمالاً بينا. ويتعلق ثالث هذه التطورات بما ستخلفه هذه المستجدات، المقترنة بضعف قيمة الدولار من تحديات كبرى أمام الحفاظ على وتيرة النمو واستقرار الاقتصاد الكلي خلال الأشهر القادمة. وقد ترغب الحكومات في هذا الصدد في النظر في استهداف التضخم باعتباره خياراً محتملاً في العمل من أجل إلغاء مبالغ دعم الوقود. كما قد يفيد النظر في التعاون على الصعيد الإقليمي على إنشاء احتياطي نفطي بغرض تخفيض تقلبات أسعار النفط.

٢٦ - وهناك عدة قضايا أطول أجلاً تواجهها منطقة الإسكاب على صعيد السياسة الإنمائية. فأولاً، أوضحت كارثة تسونامي بجلاء غياب إطار منهجي لإدارة الكوارث يشمل تدابير التخفيف من حدة الكوارث في عدة بلدان. وسيتعين على رسمي السياسات إيلاء أهمية أكبر بكثير للحماية من الكوارث والتأهب لها كما ينص على ذلك إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ المعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي، اليابان، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٢٧ - كما أبرزت كارثة تسونامي تحدي التخفيف من حدة الفقر الذي لا يزال ماثلاً في المنطقة. فقد أكدت أهمية التعامل مع الانكشاف الذي تعانيه المنطقة بهدف تخفيف حدة الفقر بشكل مستدام على نحو ما تقضي به الغاية الإنمائية الأولى للألفية. وفيما تركز معظم بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدماً نحو بلوغ هذه الغاية، إلا أنها قد لا تحقق العديد من الغايات غير المتعلقة بالدخل. فبلوغ الغايات داخل البلدان وعلى مستوى بلدان متعددة سيتطلب توفير مزيد من الموارد الوطنية والدولية على السواء، فضلاً عن تغيير جذري في المواقف والأولويات والسياسات بما يكفل تقديم خدمات أساسية بشكل منصف وفعال ومستدام.

٢٨ - وتأتي مسألة مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في استدامة النمو وفي الحد من أوجه عدم المساواة على رأس الأولويات في برنامج عمل المنطقة في مجال السياسة العامة. ولا يمكن للنمو الاقتصادي أن يتسم بالاستدامة بغير التنمية البشرية، وينبغي أن يركز راسمو السياسات على دعم الصلات بين العنصرين. ومن أهم المسائل المطروحة توفير فرص العمل، ولا سيما

للشباب، وتهيئة سبل الحصول على أصول منتجة، والإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، واتباع سياسات سكانية، والحكم الرشيد. وفيما تعتبر أهمية جودة الهياكل الأساسية المادية أمرا بديها، تتسم الهياكل الأساسية الاجتماعية أيضا بنفس القدر من الأهمية وينبغي اعتبار أنها تحمل في طياتها "عقدا اجتماعيا" بين المواطنين والدولة. ويحتاج الأمر في هذا الصدد إلى تحقيق توازن ملائم بين الخدمات الاجتماعية التي يقدمها القطاع العام وتلك التي يقدمها القطاع الخاص.

٢٩ - وثمة مسألة أخيرة تتعلق بدور الحكومات في تحسين القدرة التنافسية سواء على مستوى المشروع أو على المستوى الوطني. وتحدد القدرة على التنافس بالعاملين الواقعي والنقدي معا. ويتمثل الدور الذي يمكن للحكومات أن تؤديه للحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيزها إما في دور توفير المنافع العامة والهياكل الأساسية الاجتماعية أو دور ميسر العملية مما يشمل أيضا تشجيع الابتكار والاستثمار في مجال التكنولوجيا من جانب المشاريع ذات الصلة.

ثالثا - ديناميات شيخوخة السكان: كيف تستجيب آسيا والمحيط الهادئ في هذا الشأن؟

٣٠ - تعد شيخوخة السكان، وهي العملية التي تجعل الأفراد المسنين يمثلون حصة أكبر نسبيا من مجموع السكان، أحد أبرز العوامل الديمغرافية التي اتسم بها القرن العشرون المنصرم. وقد ضاعف من آثار العملية تدهور معدلي الوفيات والخصوبة الذي يعزى أساسا إلى تحسن الظروف الصحية والسياسات المتبعة في مجال السكان خلال السنوات الأخيرة.

٣١ - ومن المقرر أن تتزايد كثافة الشيخوخة في المنطقة بمعدل أسرع خلال القرن الحادي والعشرين. فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يتجاوز عمرهم ٦٠ سنة بأكثر من ثلاثة أضعاف في غضون ٥٠ سنة، من ٩٦ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٣٢٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، أو ما يمثل ١٠ في المائة من السكان. ويتوقع تسجيل زيادة أكبر من ذلك في غضون السنوات الخمسين القادمة، بحيث يزيد عدد الأفراد في هذه الفئة العمرية إلى أكثر من ١,٢ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، أي ما يعادل تقريبا ربع السكان.

٣٢ - ومن أهم سمات التحول الديمغرافي خلال نصف القرن المقبل فيما يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ما يتمثل في سرعة وتيرة شيخوخة البلدان التي لا تزال في طور النمو. كما أن الشيخوخة النسبية بين صفوف السكان المسنين هي في سبيلها إلى التحول حاليا لكي تصبح سمة بارزة في عملية التقدم في السن بالمنطقة. ويتمثل البعد الهام الآخر من عملية الشيخوخة في زيادة نسبة النساء في الفئات العمرية الأكبر سنا.

٣٣ - وسوف تواجه الحكومات ضغوطا متزايدة ليس فقط من أجل التوصل إلى آليات ابتكارية تكفل معالجة القضايا الناشئة من شيخوخة السكان، ولكن أيضا لضمان صلاحية طويلة الأجل لبرامج الرفاه الاجتماعي مع التقليل من الآثار السلبية على الاقتصاد. وسوف تعتمد قسوة وتعقيد هذه التحديات على مرحلة النمو الاقتصادي ومرحلة الشيخوخة ودرجة التأهب إزاء الظروف.

٣٤ - ومن شأن حقيقة أن الشيخوخة ليست قضية عابرة أن تفرض أهمية الاستجابة لعملية الشيخوخة في الوقت المناسب. ويعني تنوع الشيخوخة في المنطقة ضرورة اعتماد استجابات مختلفة تتعلق بالسياسة في مختلف البلدان، سواء في ضوء مستويات الشيخوخة الحالية أو المتوقعة. وسيكون من الضروري إدخال تغييرات أساسية على عملية رسم السياسات، ولا سيما في النظم الصحية والمعاشات التقاعدية في عدد من البلدان النامية، تحقيقا للضغوط على تقديم الخدمات والإنفاق العام، والإمكانيات الشاملة لنمو الاقتصاد. وتتيح القدرة على التنبؤ بالتحول الديمغرافي بدرجة عالية من الدقة، الوقت الكافي للبلدان من أجل استعداد أفضل لمواجهة التحديات الناجمة عن الشيخوخة، وجعلها مشكلة يمكن التغلب عليها باتخاذ الإجراء السليم في الوقت الملائم.

٣٥ - كما تتيح الاستجابة مقدما لمشكلة الشيخوخة للبلدان، الاستفادة من "العائد الديمغرافي" المتولد عن انخفاض معدلات الخصوبة. كما تتيح للبلدان التي لا يزال سكانها حديثي السن، فرصة زمنية للاستفادة من الأوضاع الديمغرافية ومن شيخوخة البلدان الأخرى، وذلك بأن تستفيد من إنتاجية قوة عملها الشابة. وإن كانت الاستفادة من العائد الديمغرافي ستتطلب اعتماد سياسات ملائمة.

٣٦ - ويرجح أن يكون للتغيرات الديمغرافية التي سوف تشهدها البلدان ذات السكان من كبار السن، أثر كبير على الإنفاق العام، ولا سيما على توفير المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية. وفي كثير من بلدان المنطقة، تمثل المعاشات التقاعدية للمعاش نظاما للدفع الآني مع تراكم العبء المالي بمرور الزمن. وستفرض الشيخوخة المتسارعة للسكان مع تقلص قوة العمل، ضغوطا على الإنفاق العام على المعاشات التقاعدية، نظرا لزيادة عدد المتقاعدين، في الوقت الذي يقل فيه عدد المشتركين في صناديق التقاعد. وسيكون لهذه العوامل مجتمعة أثر سلبي على صناديق التقاعد، ما لم تدخل تعديلات وتوجد حلول جديدة لمعالجة القضية.

٣٧ - ويمثل تحويل نظم المعاشات التقاعدية غير الممولة إلى نظم معاشات تقاعدية ممولة، أحد الخيارات المتاحة للحكومات. وتتلخص ميزة التحول من نظم المعاشات التقاعدية الممولة في أنها تتيح للحكومات أن تخفض إلى أدنى حد التكاليف الاقتصادية المتكبدة

لاستعادة القدرة المالية على الاستدامة على المدى الطويل في مواجهة الضغوط المرتبطة بالشيخوخة، وذلك بتوزيع حجم التعديلات المطلوبة على مدة أطول.

٣٨ - ويمكن أن تشمل إصلاحات المعاشات التقاعدية اتخاذ التدابير الآتية: (أ) زيادة نطاق التغطية بإدخال هياكل متعددة الأركان تتألف من مشاريع مأذون بها بفوائد محددة تدار إدارة عامة، لأغراض إعادة التوزيع والتأمين المشترك، وهو نظام ممول لاشتراكات محددة ويدار إدارة خاصة للمدخرات ولمستحقات المعاشات التقاعدية على أساس طوعي، لمن يرغبون في حماية أوسع عند سن الشيخوخة؛ (ب) منح الاستقلالية في اتخاذ القرار لمدرء الصندوق؛ (ج) إتاحة الفرصة للابتكار في أدوات السوق؛ (د) إمكانية تحمل المعاشات التقاعدية وتحسين المرونة في سوق العمل.

٣٩ - وتشمل الخيارات الأخرى رفع سن التقاعد وإلغاء حوافز التقاعد المبكر. ويمكن مقابلة الأثر الناجم عن رفع سن التقاعد على البطالة، بإجراء إصلاحات المعاشات التقاعدية، إلى جانب إصلاحات في سوق العمل لزيادة المرونة على صعيده.

٤٠ - وسوف تفضي الشيخوخة المتسارعة للسكان في المنطقة، ولا سيما شيخوخة الطاعنين في السن، إلى زيادة الإنفاق على الصحة العامة. وسوف يؤدي ذلك إلى جعل التأمين الصحي آلية فعالة لتمويل احتياجات الرعاية الصحية للمسنين. إلا أنه لا يكاد يوجد في الوقت الحالي تأمين صحي مدفوع سلفاً يمول بشكل خاص في معظم البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، باستثناء قلة منها. وفي كثير من البلدان تتحمل الحكومة أو الأفراد أنفسهم نفقات الرعاية الصحية. ويمثل تعزيز الرعاية الصحية طوال مدة الحياة، عاملاً رئيسياً لحياة صحية في سن الشيخوخة.

٤١ - ومن الآثار المهمة لانخفاض معدل الخصوبة إلى مستوى الإحلال أو ما دونه ما يتمثل في الضغط الذي يترتب على الأسرة من أجل رعاية المسنين. وسوف يفضي هذا التغير الديمغرافي إلى هيكل للأسرة، يتألف من ٢-٢-٤، أي سوف يتعين على الزوجين المتوسطي العمر إعالة الأبناء فضلاً عن الآباء والأمهات الأربعة. ومن شأن هيكل أسري من هذا القبيل أن يحمل الأجيال الحالية والمقبلة، على التماس ترتيبات بديلة لرعاية الآباء المسنين. ويمكن استخدام السياسات الاجتماعية والضريبية لتشجيع مسؤولية الأبناء عن رعاية المسنين، إضافة إلى توفير الاعتمادات الحكومية لرعاية الأكبر سناً، وتهيئة بيئة ملائمة لتوفير هذه الخدمات بواسطة القطاع العام والمنظمات غير الهادفة للربح. كما يمكن تشجيع البلدان المنخفضة الدخل لتكون مراكز للتقاعد.

٤٢ - ويواجه المسنون الفقر في الغالب بسبب مجموعة من العوامل، ويبدو الفقر في أوساط المسنين الريفيين ولا سيما في أوساط النساء، أكثر حدة لانعدام الضمان الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي إلى حد كبير. وتجنح النساء إلى أن يعشن عمرا أطول من الرجل عموما، كما تساهم ظاهرة التحضر السريع التي أدت إلى هجرة معظم الشباب إلى المناطق الحضرية، في عزلة النساء الريفيات المسنات بشكل خاص. ومع توقع انخفاض نسبة الإعاقة المحتملة من ١٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠، إلى ٣,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، سوف تسوء جوانب الفقر في العقود القليلة المقبلة، مما يؤكد الحاجة لتوفير دعم اجتماعي رسمي، ورعاية للمسنين.

٤٣ - بيد أن المعاملة التمييزية للعاملين الأكبر سنا، ولا سيما فيما يتعلق بالتعيين في الوظائف، والترقية والتدريب، تخلق وصمة واستبعادا اجتماعيا. ويستدعي القضاء على هذه الاتجاهات التمييزية، وهيئة بيئة للقبول تتيح إدماج المسنين في القطاع الرئيسي للتنمية. ويمكن لتنفيذ خطط العمل الوطنية والإقليمية، الموضوعة على غرار استراتيجية تنفيذ شنغهاي الإقليمية، لخطّة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، وخطّة عمل ماکاو، المعنية بالشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٩، أن يوفر البيئة المواتية والداعمة للشيخوخة.

٤٤ - وتدعو الحاجة إلى إدخال إصلاحات في سوق العمل لمواجهة التحديات، واغتنام الفرص التي تتيحها شيخوخة السكان. ويتعين أن يركز تحرير سوق العمل على الأثر الناجم عن تقلص قوة العمل، والإنتاجية وعلى الهجرة، وتكيف العمال الأكبر سنا مع بيئة العمل الحالية. كما يتعين أن تستجيب أسواق العمل أيضا، إلى احتياجات هؤلاء العمال المسنين الذين سوف يصبحون عنصرا مهما في قوة العمل في السنوات القادمة. ويمكن أن تمثل إعادة تصميم الوظائف، وإعادة تنظيم تقسيم العمل وهيئة بيئة عمل ملائمة لتلبية تطلعات أولئك العاملين، استجابات فعالة في مجال السياسة لقوة عمل أكبر سنا.

٤٥ - وتشير تحركات السكان التاريخية، إلى أن الهجرة الدولية يمكن أن تؤدي دورا مهما في الحد من آثار شيخوخة السكان وأوجه النقص في العمالة، ولو بصورة غير كاملة. والحقيقة أن الهجرة البشرية ظاهرة عبر وطنية تجعل معالجة الهجرة قضية عالمية لكي تستفيد منها بلدان المنشأ والبلدان المضيفة. ومن شأن الترتيبات الرسمية بين البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة، من خلال التعاون الثنائي والإقليمي، أن تفيد جميع الأطراف، لأنها يمكن أن تحل مشاكل البطالة في البلدان المصدرة، ومع مواجهة النقص في البلدان المتلقية.

٤٦ - وقد حانت اللحظة المناسبة لاستكشاف إمكانيات وضع الهجرة البشرية الدولية ضمن إطار عمل عالمي من أجل تأمين تدفق المهاجرين بشكل منتظم مستندا إلى قواعد.

ويمكن أن تكون نقطة البدء لذلك هي إلقاء نظرة على الأطر العالمية الحالية، مثل الطريقة ٤ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، مع توسيع نطاق هذه المبادرات من أجل الهجرة البشرية.

٤٧ - ومثلما أدت السياسات السكانية في السنوات الأخيرة، دورا في الديناميات الديمغرافية الحالية، يمكن استخدام السياسة السكانية لعكس مسار معدلات الخصوبة المتناقصة بشكل سريع. وقد اتخذت بعض البلدان خطوات بالفعل، لتقديم حوافز مثل منح الأولوية في السكن للأسر الكبيرة والأسر المتعددة الأجيال، وإتاحة أوقات مرنة للأمهات لتغذية أطفالهن وتقديم الحوافز النقدية والضريبية، فضلا عن أوجه الدعم لرعاية الأطفال، وزيادة الإعفاء في حالة الأطفال ضمن ضريبة الدخل. إلا أن مثل هذه التغييرات لا ينبغي تنفيذها إلا عن طريق سياسة سكانية موضوعية بدقة، نظرا لأن من شأن تراجع سريع في المكاسب المتأتبة من تدني الخصوبة أن يقوض الرفاه الاجتماعي للأجيال المقبلة.

رابعا - الائتمانات المتناهية الصغر للحد من الفقر، التحديات التي تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٨ - اكتسبت منطقة آسيا والمحيط الهادئ خبرة متنوعة في تقديم الائتمانات المتناهية الصغر للفقراء ولا سيما في جنوب آسيا. فمن بين ١٧٩ مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر في آسيا، يوجد ١٤٤ في جنوب آسيا بل إن نصف هذا العدد يوجد في بنغلاديش وحدها. وقد جربت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في جنوب آسيا تنفيذ مختلف مشاريع الائتمان المتناهي الصغر، مثل تقديم برامج القروض والمدخرات، التي تستهدف الفقيريات بالذات، وتعبئة المدخرات الطوعية، وتشجيع مجموعات المساعدة الذاتية، وإشراك الاستثمار الخاص في الائتمان المتناهي الصغر. وفي شرق وجنوب شرق آسيا، تراوحت مشاريع الائتمان المذكور أعلاه بين المشاريع الكبيرة التي تضم مؤسسات التمويل الرسمي، وبين المشاريع التي تضعها المنظمات غير الحكومية، التي تتمتع بوجود قوي في هذه المنطقة. وتعمل أربعة أنواع متميزة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في بلدان شمال آسيا وفي آسيا الوسطى: الاتحادات الائتمانية، ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر التابعة للمنظمات غير الحكومية، والمصارف التجارية، ومصارف الائتمان المتناهي الصغر. ولا يزال الائتمان المذكور في اقتصادات جزر المحيط الهادئ يمر بمرحلة جنينية، حيث لا تتوفر حالات لنجاح مستدام في مبادرات هذا التمويل من أجل الحد من الفقر. بيد أن تعبئة المدخرات وتقديم القروض بغرض الاستهلاك، أصبحت أكثر أهمية، نظرا لانتشار الفقر في العديد من اقتصادات المنطقة الفرعية. واكتسب التمويل المتناهي الصغر أهمية في جهود الحد من الفقر، التي بذلتها البلدان النامية الأعضاء في

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب)، على نحو ما يؤكد حجم المبادرات المتخذة في هذا المجال، على صعيد المنطقة. وبالرغم من ذلك لا تزال المنطقة تواجه تحديات في تعزيز مساهمة مبادرات التمويل المتناهي الصغر، لكفالة الحدّ من الفقر بشكل أفضل، بما في ذلك سبل استدامة ذلك التمويل، وغياب عنصر المساءلة والشفافية، والتقييم النوعي والكمي لأثر التمويل المتناهي الصغر على سياسات الحد من الفقر.
